الآثار النفسية للعنف الرقمي على الصحفيات تفرض ضرورة التدريب المعمق وتجويد القوانين

تقرير رزان عامر المبيضين

مايو 2023

Federal Foreign Office

secdev.foundation

DIGITAL arabia network

تتعترض الصحفيات خلال تأديتهن واجبهن المهني تحديات جمة تتمثل في فرض جدارتهن في ميادين الأحداث وغرف الأخبار، وقد تقف العوائق القانونية والاجتماعية حاجزا يحول دون تجاوزهن الآثار النفسية المترتبة على تعرضهن لما يسمى ب "العنف الرقمي" وهو عنف عرفه متخصصون على أنه إساءة تحدث افتراضيا عبر الشبكة العنكبوتية انعكاساتها الواقعية نفسيا قد تحد من انتاجيتهن ومسيرة حياتهن.

وأظهرت دراسة أجريت مؤخرا على 201 صحفية مستجيبة أردنية لإلقاء الضوء على حالات العنف الرقمي، أن الفضاء الرقمي لا يعتبر آمنًا بالنسبة للصحفيات في الأردن، وكان من أبرز نتائجها أن أكثر من نصف الصحفيات تعرضن للعنف الرقمي عبر الانترنت، و10%منهم لا يستطعن تحديد هل تعرضن للعنف أم لا ، علاوة على أن 90.5% من الصحفيات المشمولات في العينة لا يعرفن بالتحديد مفهوم العنف الرقمي.

ولفتت منسقة شبكة مناهضة العنف الرقمي ضد الصحفيات في الاردن رانيا الصرايرة إلى تعرض الصحفيات في الواقع الإفتراضي إلى ما يعرف بالعنف المبني على النوع الاجتماعي حيث تواجه الصحفيات تحديات جمة في الفضاء الرقمي كالتمييز والعنف والتهديدات الرقمية وانتهاك خصوصيتهن.

وبتحليل البيئة القانونية المحلية لمواجهة العنف الرقمي، تؤكد الصرايرة ان التعديلات المستمرة على قانون الجرائم الالكترونية لم تشدد العقوبات على الأعمال الإباحية المتعلقة بالفئات الهشة في المجتمع أو استغلالهم، فحسب بل ركزت بشكل لافت على خطاب الكراهية وتجريمه، حيث كان من الأفضل أن يكون له قانون خاص به.

وأضافت: دفع التركيز في قانون الجرائم الإلكترونية على تجويد المواد المتعلقة بالجرائم الالكترونية الواضحة كالابتزاز والتحايل والعنف الرقمي، من وجهة نظرها منظمات مجتمع مدني دولية ومحلية تفسير إجراء هذه التعديلات بهدف تقييد الحريات وليس مجابهة العنف الرقمي.

وشددت في السياق على ضرورة تكثيف برامج ودورات التوعية بالسلامة الرقمية، وتحسين جودتها لضمان تحقيق استفادة أكبر منها، خاصة تلك الموجهة للنساء والفتيات.

وأوصت الصرايرة بإعداد دراسات معمقة تلقي الضوء بشكل أكبر على الأبعاد القانونية والاجتماعية والنفسية للعنف الرقمي في الأردن خاصة الموجه ضد الصحفيات فيه.

وركزت على ضرورة رفع وعي مقدمي الخدمة سواء لدى الجهات الحكومية أو المدنية بالآثار النفسية للعنف الرقمي الواقع على الصحفيات ومحاربة ثقافة لوم النفس لديهن رغم كونهن ضحايا له في بعض الأحيان من خلال تقديم المزيد من الدعم النفسي لهن ولعائلتهن، وتوسيع ثقافة اللجوء للعلاج النفسي للتخلص من تبعاته.

ومن منظور النوع الاجتماعي لاحظت الصحفية المتخصصة بالنوع الاجتماعي هبة الشمايلة أن الصحفيات بدأن بإثبات جدارتهن بشكل أكبر في هذه المهنة حيث حققت المرأة في هذا المجال نجاحات على صعيدي العمل الميداني والمكتبي في غرف الأخبار، واستنكرت في الوقت ذاته تعرض المرأة في مجال العمل الإعلامي للانتقاد بسبب شكلها ولباسها ورميها بسهام الإنتقاد الرقمي جراء قيامها بتغطية موضوعات حساسة في المجتمع.

وترى الشمايلة بوصفها إحدى عضوات شبكة مناهضة العنف الرقمي أن الجانب الوقائي يفرض حاجة لإدماج الصحفيات ضمن دوارات تدريبية متخصصة تمكنهن من الخروج بتغطيات صحفية احترافية لمختلف أنواع القضايا المجتمعية ما يرفع لديهن مستوى الوعي في كيفية حماية أنفسهن من الأضرار محتملة الوقوع، إضافة إلى تدريبهن على أساسيات مقابلة الناجين والناجيات.

من جانبها قالت الصحفية الاستقصائية حنان خندقجي إن المواد التي تنتجها الصحفيات في الغالب هي التي تلاقي هجوما افتراضيا عبر منصات التواصل الاجتماعي وقد تمر الصحفية أحيانا في مثل هذه التجربة بحالة من الإحباط وحالة نفسية سيئة نتيجة تعنيف شخصي قد يتعداها ليطال أفراد أسرتها أو كلمات جارحة، وذلك بسبب تحليلات جمهور المتلقين لدوافع تناول تغطية معينة دون غيرها والتكهن بأسباب شخصية وراء اهتمام الصحفية بتغطيتها والتي هي في الواقع عادة ما تقوم بتحديدها وتكلفها بها المؤسسات الإعلامية التي تعمل ضمن كادرها.

بدوره أوضح أخصائي علم النفس العيادي الدكتور فراس الحبيس أن من أهم الآثار السلبية للعنف ضد المرأة بشكل عام هو فقدان الأمان في الحياة، وزيادة القلق على المستقبل عندها، إضافة إلى عدم ثقتها في التعبيرات الذاتية عن نفسها وعن الخبر الذي تحصل عليه، فتفقد الصحفية ثقتها بتعبيراتها اللغوية مما يؤدي إلى صعوبة في إيصال المعلومات التي لديها.
ولفت إلى كون الصحفيات الإناث أكثر قدرة على إيصال المعلومة بشكل واضح ومفصل والتعبير عنها بلغة سليمة وهذه الميزة قد يتعطل تقدمها لديهن في حال تعرضن للتنمر أو غيره من أشكال العنف الواقعي أو الرقمي.

رئيس قسم الإعلام الرقمي في جامعة الشرق الأوسط الدكتور محمود الرجبي ألمح أن شخصية القائم بالتنمر تنم عن شخصية غير متناغمة مع المجتمع تكره الآخر، ولا تثق بنفسها.

وبين أن العنف الرقمي يحدث انطلاقا دوافع نفسية أو اجتماعية أو انتقامية، ولان المرأة في العادة أكثر حساسية تجاه الكلمات القاسية والعنف اللفظي وتتعرض الصحفيات أحيانا لمحاولات التقليل من شأنهن أو السخرية من عملهن او اظهار الشماتة لموقف مررن به.

يفضي هذا النوع من العنف وفقا للرجبي لنتائج متعلقة بنوعية شخصية الصحفية فكلما كانت شخصية الصحفية قوية كان الأثر أقل وكلما كانت ثقتها بنفسها ضعيفة يزداد هذا الاثر وربما تتجه للانعزال.

لكن بعض الصحفيات يعتبرن هذا تحديا وتزداد قوتهن وإصرارهن على الانجاز، بينما تنزوي أخريات مفضلات الابتعاد عن الناس، وهناك من توازن بين هذا وهذا بمعنى انها تهرب من الموقع الالكتروني الذي تعرضت فيه للعنف الرقمي إلى مكان أكثر أمنا من خلال "البلوك" أو عدم الدخول إلى هذا الموقع.

وأشار إلى احتمالية أن يؤثر العنف الرقمي على إنجاز الصحفية حيث قد تلجأ لإيقاف عملها أو احجامها عن تقديم الحقائق التي توصلت إليها.

أما منسقة برامج في الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح (جوسا)، سينا ميسك لاحظت بالآونة الأخيرة تكرار حالات العنف الرقمي خاصة فترة انتشار جائحة كورونا مؤكدة أن ضحايا هذا النوع من العنف هن في الغالب إناث وتفوق نسبة الحالات غير المبلغ عنها وهنا تبرز المشكلة.

وبينت أن قلة البلاغات حول حالات العنف اللاتي تتعرض لها السيدات عامة والصحفيات على وجه التحديد يرجع إلى أسباب اجتماعية لا تحبذ وجود المرأة في المركز الأمني وتجنبا لأي تداعيات محتملة جراء التبليغ عليها أو على أسرتها فهي تتجنب أمر الإبلاغ وتحاول البحث عن طرق أخرى للتعامل مع العنف الرقمي وهنا تتحمل أولئك النسوة ضغوطا نفسية إضافية لآثار العنف بحد ذاته.

ونوهت إلى ضرورة الانتباه للأمان الرقمي من خلال اتباع اجراءات بسيطة ممكنة لأي فتاة لا تتطلب منها وقتا أو جهدا وعدم التذرع بعدم وجود ما يجب اخفاؤه، إذ أن أي معلومة شخصية هي أمر ينبغي ابقاؤه بعيدا عن التداول ومحميا بشكل خاص.

ونصحت الصحفيات بأت يأخذن بعين الاعتبار خلو الأجهزة التي يستخدمنها من البيانات الشخصية، إضافة إلى الانتباه إلى نوعية البيانات يشاركنها ومع من تتم المشاركة.

وفيما يتعلق بكلمات المرور فضلت ميسك أن يجري تغييرها دوريا كل 3 أشهر على الأقل، وعدم إطلاع أحد عليها، إلى جانب توخي صياغتها صياغة قوية، مشيرة في هذا الصدد إلى توفر عدد من برامج إدارة كلمات المرور مفتوحة المصدر بحيث تتيح حفظ عدد من الكلمات بأمان يمكن الدخول إليها من خلال استخدام مفتاح مرور رئيسي واحد ما يجعل اختراقها أمرا صعبا.

وشددت على أهمية تفعيل ميزة المصادقة الثنائية عبر وسائل التواصل الاجتماعي لضمان وصول إشعارات بأي تسجيل دخول يتم على الحسابات في تلك المواقع، لافتة أن الجمعية قدمت المساعدة لحوالي 200 حالة تعرضت للعنف الرقمي خلال السنتين الماضيتين.